المسألة النفطية في المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1960 -1970

أ.الحاج موسى ين عمر
المدرسة العليا للأساتذة
الجزائر

لقد كان الرأسمال الفرنسي مسيطرا على الصناعة البترولية الجزائرية عشية الاستقلال بحيث يمتلك حوالي 75% من المساحة التي تغطيها الرخص الموزعة للتنقيب وحوالي 93% من احتياطي البترول الثابت، كما كانت تسيطر على أكثر من ثلثي إنتاج البترول الجزائري.

ومن جهة أخرى كانت الثورة الجزائرية عشية الاستقلال تولي أهمية قصوى لهذا القطاع باعتباره ضمانة التنمية الاقتصادية للبلاد، كما كان تأمين استمرار تدفق البترول الجزائري في السوق العالمية من الاعتبارات الحيوية والضرورية للاقتصاد الوطني مستقبلا، إذ لم يكن إذ ذاك من مجال لتسويق النفط الجزائري إلا السوق الفرنسية خاصة وأروبا الغربية على العموم، إذا علمنا أن السوق الاشتراكية تكفي حاجياتها وتصدر الفائض، وأن السوق الأميركية مكفية ذاتيا ولم تنح بعد سياسة الاحتفاظ باحتياطها لاستيراد كميات من السوق الخارجية [1].

1-النفط في اتفاقيات إيفيان (EVIAN)

كان الطرف الجزائري يراهن من خلال المفاوضات على انتزاع السيادة كاملة غير منقوصة، وتتمثل في وحدة الشعب الجزائري وترابه الوطني، ورغم أن الوفد المفاوض الجزائري ممثلا جبهة

التحرير الوطني – كان واعيا بقيمة أي تنازل في الجوانب الاقتصادية والثقافية والعسكرية، وما سيخلفه من تكاليف على حساب مسيرة بناء الدولة الجزائرية، إلا أنه كان يواجه خيارين لا مندوحة
من التنازل عن أحدهما إلى حين.

ومع ذلك دأبت جبهة التحرير الوطني في تفاوضها في شأن المحروقات على مناقشة الخطوط العريضة ضمانا لمصالح الجزائر ولسير اقتصادها. وتتضمن هذه الخطوط ثلاث نقاط أساسية:

1 – ضرورة إدخال تعديلات على القانون البترولي الصحراوي (عقود الشركات النفطية وتوزيع رخص البحث والاستغلال وتحديد النسب والرسوم) ورفع سهم الدولة الجزائرية.

2 – الحق في حصول الجزائر على البترول والغاز بسعر منخفض للاستهلاك، وعلى حرية التسويق إلى الخارج للحصول على العملة الصعبة.

3 – إعطاء دول الجوار إمكانية استغلال ثروات الصحراء بأسعار مساعدة لتطوير اقتصادهما أو على شكل مساعدات في إطار التضامن الإفريقي(2).

ومعلوم أن حالة الاقتصاد في الجزائر عشية الاستقلال كانت تعاني تدهورا شديدا بعد ما يقارب ثماني سنوات من الحرب المدمرة.

والأكثر من ذلك أن البنية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر كانت تحمل بصمات واضحة وآثارا عميقة للعهد الاستعماري الذي استمر أكثر من قرن وثلث وقد عمل الاستعمار طيلة هذه الفترة على إدارة اقتصاديات هذا القطر الإفريقي على نحو يخدم الاحتياجات والمصالح الفرنسية [3].

وتعتبر اتفاقيات إيفيان الأساس القانوني الخاص الذي أسندت إليه العلاقات الدولية بين الجزائر في ظل الاستقلال وفرنسا، ولو على المستوى النظري المجرد. ولقد شكلت المبادئ و الأحكام التي تضمنتها حقل ألغام خطير سارت عليه العلاقات الثنائية بين الجزائر وفرنسا بعد الاستقلال؛ ذلك أن أغلب المسائل التي تناولتها اتفاقيات إيفيان أصبحت بعد الاستقلال مشكلات حقيقية في طريق السير الطبيعي للعلاقات بين البلدين[4].

وإذا كانت الاتفاقيات الثلاث الأولى تخص تنظيم الفترة الانتقالية ابتداء من 1962/03/19، فإن الرابعة منها كانت بخصوص حقوق الأقلية الأوروبية في الجزائر. وتنص الاتفاقية الخامسة في هذه الوثيقة على الامتيازات العسكرية في الجزائر، وبموجبها تستأجر فرنسا قاعدة المرسى الكبير لمدة خمس عشر سنة قابلة للتجديد، ويدخل في حكمها المطارات وباقي المنشآت العسكرية التي تقوم

حول هذه القاعدة، كما تبقى تحت المراقبة الفرنسية مواقع محددة في الصحراء الجزائرية لمدة خمس سنوات أهمها بمنطقة بشار ورقان.

أما الاتفاقية السادسة فتخص التعاون المالي والاقتصادي بين البلدين حيث التزمت فرنسا بموجبها بمساعدات مالية بقدر حجم مصالحها في الجزائر، وتشمل هذه المساعدات التعويضات التي تدفع للأوروبيين مقابل ما ينجرّ عن تطبيق قانون الإصلاح الفلاحي[5].

ولقد أثارت المسائل النقدية جدلا كبيرا ومناقشات حادة بين الطرفين، قبل أن يتوصل فيها إلى اتفاق، بالنظر إلى ما تكتسي هذه المسائل من أهمية في موضوع السيادة الجزائرية فيما يتعلق بسياستها الخارجية والمعاملات والمبادلات التجارية الدولية، وماهية العملة التي يتم بها التعامل بين الجزائر وباقي الدول سواء تلك التابعة لمنطقة الفرنك أو غيرها من دول العالم [6].

وفي المجال الاقتصادي دائما تنص الاتفاقية السابعة على كيفيات استغلال النفط الجزائري وباقي المعادن في الصحراء. و بموجبها، وخلال مدة ست سنوات تكون الأولوية للشركات الفرنسية في الحصول على رخص التنقيب إذا تساوت عروضها مع الشركات الأخرى. و تستمر صلاحيات الرّخص التي منحتها الدولة الفرنسية

قبل الاستقلال، كما يستمر العمل بالقانون البترولي الصحراوي الذي وضع في عهد الاستعمار.

ونتيجة لإصرار الطرف الجزائري في المفاوضات على المشاركة الجزائرية إداريا وتقنيا في القطاع البترولي إلى جانب اقتسام الأرباح، نصت الاتفاقية على تأسيس هيئة تقنية مستقلة لها شخصيتها المعنوية تحظى بتمويل مشترك وتعنى بوضع مشاريع علمية من أجل استثمار الصحراء وصيانة المنشآت البترولية وأنابيب النقل.

ولقد التزمت الحكومة الفرنسية بموجب الاتفاقية التاسعة بوضعها خبراتها الفنية تحت تصرف الدولة الجزائرية الفتية [7].

من خلال بنود اتفاقية إيفيان يظهر جليا أن للاعتبار النفطي الحصة الكبرى في الحسابات السياسية الفرنسية تجاه الجزائر عند الاستقلال، حتى غدت ((رائحة البترول تنبعث من العلاقات الجزائرية الفرنسية)) على حد تعبير بعض خصوم لدي غول [8].

وفي الواقع فقد ظل النفط هو أهم المحاور التي تحرك التعاون الثنائي مثلما تؤجج النزاع بين الدولتين الجزائرية والفرنسية منذ فجر الاستقلال.

ولقد كان الجنرال دي غول يرمي من خلال سياسته البترولية إلى تحقيق أهداف بعيدة المدى بشأن المستقبل الاقتصادي والسياسي الفرنسي ويراهن على أن يصبح بلده في عداد كبار الدول المنتجة للبترول على قدم المساواة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. وبالتالي وضع حد للتبعية الفرنسية نحو هذين البلدين الأنجلوساكسونيين خاصة فيما يتعلق بهذه المادة الحيوية والاستراتيجية التي يُعوّل عليها بنسبة لا تقل عن 80% في تحريك دواليب الحياة الحديثة في فرنسا. وذلك في إطار لا يتعدى المصالح الجيوستراتيجية لأوروبا الغربية والكتلة الرأسمالية عموما. أما الرأي العام الفرنسي بشطريه الرسمي والشعبي، فكان متراوحا بين أربعة اتجاهات:

1 - ارتياح لتثبيت المصالح الفرنسية في الجزائر، مع أخذ الواقع بعين الاعتبار؛ فأما المصالح الفرنسية فتتمثل في حرية استثمار البترول، وحرية التصرف في بعض المواقع الاستراتيجية في البر والبحر والجو، والتمتع بحق التنقل بينها، وأما الواقع المأخوذ بعين الاعتبار فهو «أن كل جزائري كان يؤمن بأن الصحراء يجب أن تُعدّ قسما من الجزائر>>[9].

2 - التشكيك في تنفيذ الاتفاقيات المبرمة، والقلق على مصير أوروبيي الجزائر وضمان حقوقهم[10].

3 - اعتبار الاتفاقيات "استسلاما دون هزيمة [11].

4 - التعاطف مع الجزائر، وعرض خدمات لبناء الدولة الفتية.وقد تبنى هذا الموقف أقلية من الفرنسيين[12].

وبقدر ما تنوعت وجهات النظر الفرنسية نحو هذه الاتفاقيات، كانت كذلك بخصوص الطرف الجزائري، حيث إن البعض أبدى أفصح آيات الترحيب و الرضى على محتوى الاتفاقيات، وأعرب البعض الآخر عن عدم الإمكان لأبدع مما كان من نتائج المفاوضات، في حين عبر الطرف الممثل للتيار المتحمس عن كون هذه الاتفاقيات مجرد تسليم وخضوع للرجعية الفرنسية[13].

ويبدو أن الطرف الوسط من بين هذه المواقف كان قد تبناه الرئيس ابن بلة، فقد ركز على الثمن الاقتصادي و التنازلات الاستراتيجية التي قدمتها الحكومة المؤقتة من أجل إبرام هذه الاتفاقيات. وأكد في خطابه بمؤتمر جبهة التحرير في أفريل 1962 «أن السلام الذي تم التوصل إليه في إيفيان والقائم على توفيقات سيقود إلى جمود الثورة إذا لم يُعَد النظر في هذا الاتفاق بما يتفق مع المصلحة الوطنية»[14].

وإذا كان الرئيس ابن يوسف بن خدة يعتبر هذه الاتفاقيات نصرًا أكيدًا للشعب الجزائري[15] ، فإن العقيد هواري بومدين قائد

الأركان العامة لجيش التحرير الوطني ممثلا للتيار المتحمس يعتبرها هزيمة للثورة الجزائرية [16].

وخلاصة القول أن الجزائريين والفرنسيين على حد سواء لم يكونوا يعتبرون أن هذه الاتفاقيات تشكل نهاية الصراع الطويل بين الجزائر وفرنسا، بل كانت في نظرهم مجرد تغيير تكتيكي لأساليب وأدوات هذا الصراع؛ فمن التهديدات العسكرية والانتقام المسلح إلى المناورات الديبلوماسية الملتوية والإنذارات غير المباشرة والمساومات المحرجة من الجانب الجزائري. و بدلا من الحملات البوليسية والغارات الانتقامية يسلك الطرف الفرنسي طرق التهديدات الاقتصادية وتخفيض أو قطع المساعدات المالية عن الجزائر.

2 - النفط في العلاقات الجزائرية الفرنسية غداة الاستقلال

بالرغم من نجاح فرنسا في تفاوضها للحصول على موقع ممتاز في عمليات استكشاف النفط ؛ و استغلاله [17] وقد فسر إذ ذاك على أنها استطاعت إقامة علاقة خاصة على حساب الإنجلترا والأمريكان - إلا أن بعض الأوساط في فرنسا ترى أن الجزائر هي التي كانت في الحقيقة بحاجة إلى مثل هذه العلاقة وفي ذلك الوقت بالضبط، ذلك أن الجزائر غداة الاستقلال لم تكن تستهوي شركات النفط العالمية سواء من الناحية السياسية أو من الناحية

الاقتصادية. وعليه، فقد كانت استراتيجية الجزائر المفضلة هي رغبتها في أن يظل نفطها يعامل على غرار النفط في منطقة الفرنك، وبذلك يضمن الدخول في السوق الفرنسية حيث تفرض قيود على التكرير والتسويق بشكل عام، وقيود على أنشطة الشركات العالمية بشكل خاص، ويمنح ذلك الفرصة الكافية لبيع النفط الجزائري بأسعار تزيد عن المعدل السائد في السوق آنذاك.

وعلاوة على ذلك كان على الشركات الدولية العاملة في فرنسا أن تستخدم نسبة مئوية من النفط الجزائري، مما يشكل لها حافزا على الاستثمار في الموارد البترولية الجزائرية [18].

وفي جوان 1962 كان المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) قد صادق في اجتماعه بطرابلس الليبية على ضرورة إعداد مخطط يضع الثروات المعدنية و الطاقوية الجزائرية تحت تسيير وتصرف الدولة الجزائرية.ولقد تجسد هذا التوجه سنة 1963 بتنصيب هيئات وقع على عاتقها مراقبة هذا القطاع.

وفي هذا الإطار تم إنجاز مشروعين هامين يتعلق الأول بإنشاء الشركة الوطنية للمحروقات سوناطراك، بموجب مرسوم رقم 491 -63 المؤرخ في 1963/12/31 لتتكفل أساسا بنقل وتسويق المحروقات [19]، ويتعلق الثاني بمد خط أنابيب بين حوض الحمراء

وأرزيو من قبل الشركة الإنجليزية (C.J.B) و بتمويل كويتي. وقد سمح هذا المشروع القاعدي بدخول الجزائر بقوة في مسلسل العمليات النفطية.

وعلى المستوى السياسي فإن جلسات المؤتمر الثالث لجبهة التحرير الوطني في أفريل 1964 كرست بعمق توجيهات برنامج طرابلس في هذا الشأن حيث أكدت توصيات هذا المؤتمر على أن تأميم الثروات المنجمية و الطاقوية هو هدف وطني طويل المدى [20].

ومن أجل تسوية المسائل العالقة التي تمس قطاع المحروقات والتنمية الصناعية في الجزائر جاء الاتفاق الجزائري الفرنسي الموقع في 1965/07/29، والذي سجل تقدما محسوسا نحو بسط السيادة على هذا القطاع مقارنة باتفاقيات إيفيان عشية الاستقلال. إذ اعتبر "اتفاق الجزائر" نموذجيا حيث إن هذه الوثيقة رفعت العلاقات البترولية إلى المستوى الحكومي للدولتين.

ولابد من الإشارة إلى أن التناقضات الجانبية التي كانت تطبع العلاقات بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية من جهة، والإرادة الملحة لديغول من أجل الاستقلال الطاقوي من جهة أخرى، كل ذلك شكل ضغطا لإمضاء هذا الاتفاق الذي بموجبه تمكنت الجزائر من زيادة حصيلتها الجبائية [21].

غير أنه لم يلبث أن أظهر محدوديته وخاصة عشية سنة 1970، التي اعتبرت سنة المراجعة وإعادة النظر.

لقد زادت التناقضات حدة مع المصالح الفرنسية عندما ظهرت المؤشرات الأولى لنجاح السياسة النفطية الجزائرية التي مست المصالح البترولية غير الفرنسية؛ إذ كانت حرب الأيام الستة في الشرق الأوسط في جوان 1967 بين العرب و"إسرائيل" عاملا مساعدا تمكنت الجزائر من توظيفه في محاولتها مراقبة بعض المصالح الأنجلوأمريكية في الجزائر

و في هذا الشأن بادرت الجزائر إلى تجميد علاقاتها الديبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، فأوقفت تدفق الغاز و البترول إلى هذا البلد وإلى بريطانيا، ووضعت الشركات البترولية الأمريكية تحت الحراسة مثلما مست شركات أنجلوسكسوني أخرى [22].

وفي هذه السياق جاءت تأميمات المناجم التي أعقبتها ضغوطات الشركات الأروبية المؤممة وخاصة منها الفرنسية والبلجيكية بمنع الزبائن التقليديين من إبرام عقود استيراد مع الجزائر، ثم جاءت تأميمات ربيع وصيف 1969 لحوالي 40 شركة أجنبية كانت تعمل

في قطاعات صناعية مختلفة من كيميائية وميكانيكية و كهربائية ومواد البناء وغيرها.

و هكذا مست إجراءات استعادة الاستقلال الاقتصادي مصالح شركات متعددة الجنسيات أمثال: إينيلفر (Unilver) ولافارج (Lafarge) وليزيور (Lesieur) ورون بولينو (poleno Rone) وغيرها. وبموجب قرار 30 أوت 1967 أصبحت الشركة الجزائرية للمحروقات (سوناطراك) مؤسسة قوية احتفظت لنفسها بحق احتكار توزيع المواد البترولية في السوق الجزائرية الواسعة [23].

و تجدر الإشارة إلى أن هذه الإجراءات تندرج في إطار العمل على استعادة القدرة على التحكم في الاقتصاد الوطني، تلك الجهود التي توجت بتأميم المحروقات في 24 فيفري 1971.

في الأخير يمكن القول إن هذه الإجراءات التي شملت الميدان الاقتصادي عموما والقطاع النفطي على وجه الخصوص غداة الاستقلال تعد بمثابة استمرار طبيعي للمسار الثوري الذي انطلق في نوفمبر 1954 والقاضي بتحرير الجزائر من كل أشكال الاستعمار والهيمنة.

فإذا كانت الحرب الملتهبة بين فرنسا والجزائر قد وضعت أوزارها بالحصول على الاستقلال السياسي واتفاق وقف إطلاق

النار في مارس 1962، فإن الحرب الباردة انطلقت بقوة وحماس من أجل استكمال هذا الاستقلال في وجهه الاقتصادي.

و لقد حرصت جبهة التحرير الوطني في مفاوضتها مع الحكومة الفرنسية على التركيز على مسائل السيادة الوطنية ووحدة الشعب والتراب باعتبارها الضمانة الأكيدة لأية مراجعة أو تصحيح قد يتخذ مستقبلا في المسائل الأخرى العسكرية والاقتصادية و الثقافية[24].

، وهو ما حدث فعلا في السنوات الأولى من الاستقلال في المجالين الاقتصادي والعسكري. و لم تزل المسألة الثقافية في الجزائر عاجزة عن التحرر من المجال المغناطيسي الفرنسي بعد مرور ما يزيد عن الأربعين سنة من الاستقلال.

و من الإنصاف القول إنه بالرغم من أن الخطاب الجزائري الرسمي غداة الاستقلال كان يقلل من أهمية اتفاقيات إيفيان باعتبارها تكرس السيادة المنقوصة وتقف دون تقدم مسيرة الثورة؛ فإن هذه الاتفاقيات شكلت في الواقع قاعدة لاستمرار المفاوضات الجزائرية الفرنسية بعد الاستقلال في إطار يضمن السيادة الكاملة للمفاوض الجزائري ولقراره المستقل.

الهوامش

1 -د. نازلي معوض أحمد ، العلاقات بين الجزائر وفرنسا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978، ص. 42 -43.

2-

C.A.N., G.P.R.A., boîte 30, dossier2,(questions ,des Archives Nationales Centre .pétrole saharient,25avril1960,3f économiques, opinions sur le

3-

Ammour, Christian Leucat, Jean Jacques Moulin, La voie algérienne, les Kader ,contradictions d'un développement national, FM, Petite Collection, Maspero .p.p 6-11 ,1974

4 - د. نازلي معوض أحمد ، المرجع السابق، ص.23

5 - - ابن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان، ديوان المطبوعات الجامعية، ص.ص. 105 -107

6-

7 -ابن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص. 110 -112.

8-

Pompidou, la à Balta, La politique arabe de la France, de Degaulle Paul .Bibliothèque arabe, Sindibade, Paris, 1973, p 57

-

9 -شارل ديغول مذكرات الأمل، التجديد 1958 – 1962، ترجمة د. سموحي فوق العادة، ط.1، منشورات عويدات، 1971، بيروت ص.138.

10– د. نازلي معوض أحمد، المرجع السابق، ص. 28 - 29

11-

,de Car may, les politiques étrangères de la France (1946 - 1966), Paris Guy p.p266- 267 ,1967

p.p.56-57 ,Ibid -12

13 -د. نازلي معوض أحمد، المرجع السابق، ص. 30 – 31.

14 - نفسه.

15 - ابن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص. 39 -42

16 -أنيسة بومدين، (**تعليمات قائد أركان جيش التحرير الوطني)، الشعب، (صحيفة** جزائرية) ع. 1994/03/05.

17 -شارل ديغول المصدر السابق ص.140

18 - بيتر. ر. أودل، النفط والقوة العالمية، تر. راشد البراوي، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1977، ص.233.

19 ـ تم توسيع صلاحيات شركة سوناطراك إلى البحث والتنقيب عن المحروقات وتحويلها بموجب

20-
Ministère de l' Energie, (sans cote) **Préambule historique (**document dactylographiè sans date) 6p.

21 - تتراوح الحصيلة الجبائية من 53٪ إلى 55٪ بدلا من 50٪ المنصوص عليه في القانون الصحراوي لـ 1958 انظر: Minstère de l' Energie, op.cit p5.

22 - ونذكر منها: Getly Petroleum Mobil و New mont Mining Alpaso و ESSO ... .
انظر : Ibid-

23-
Ministére de l 'energie, op.cit. p5
24-
C.A.N., G.P.R.A., boîte 162, dossier 3, (Indépendance- coopération) ,(sans date)3f.